



دور إجراءات الرقابة المالية التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي

* عمران عطيه البكوري¹

¹ قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد الخمس ، جامعة المرقب

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور إجراءات الرقابة المالية التي يطبقها ديوان المحاسبة الليبي لترشيد الإنفاق الحكومي من وجهة نظر أعضاء ديوان المحاسبة الليبي، ولتحقيق أهداف الدراسة ثم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام أداة الدراسة الاستثنائية التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة، المتمثل في العاملين بديوان المحاسبة الليبي الذين يمارسون العمل الرقابي على مؤسسات الدولة من موظفين وموظفين؛ حيث تم اختيار عينة عشوائية من العاملين بالإدارة العامة لديوان المحاسبة في مدينة طرابلس، وباستخدام المنهج التحليلي والاستعانة برزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنه يوجد دور لإجراءات الرقابة المالية التي يطبقها ديوان المحاسبة الليبي في ترشيد الإنفاق الحكومي، وتعكس هذه النتيجة أهمية الرقابة المحاسبية في ضبط الإنفاق الحكومي، وأن هذه الإجراءات متمثلة في الرقابة الوقائية والمصاحبة واللاحقة التي يطبقها ديوان المحاسبة على ترشيد الإنفاق الحكومي وتعزز هذه النتيجة أهمية الإجراءات الرقابية التي تحد من الممارسات غير المشروعة، وحالات الخطأ والتلاعب قبل الاستمرار فيها، وخلاصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات؛ أهمها: سن القوانين والتشريعات النافذة بتحقيق التوازن بين أنظمة الرقابة الوقائية والمترادفة واللاحقة، والعمل على نشر الوعي للعاملين في المؤسسات الحكومية بأهمية الإجراءات الرقابية التي يقوم بها ديوان المحاسبة لترشيد الإنفاق الحكومي

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، الرقابة المصاحبة، الرقابة اللاحقة، الرقابة الوقائية، ديوان المحاسبة

The Impact of Financial Oversight Procedures Applied by the Audit Bureau on Rationalizing Government Expenditure

*Omran Atiyah Al-Bokouri¹

¹ Accounting Department – Al-Khums College of Economics – Elmergib University

Abstract

This study aimed to identify the impact of the financial oversight procedures implemented by the Libyan Audit Bureau on rationalizing government expenditure from the perspective of the members of the Libyan Audit Bureau. To achieve the study's objectives, the descriptive analytical method was used to analyze the data collected through a questionnaire distributed to the study population, represented by employees of the Libyan Audit Bureau who perform audit duties over state institutions, including officials and staff. A random sample was selected from employees of the General Administration of the Audit Bureau in Tripoli. Using the analytical method and the

Statistical Package for Social Sciences (SPSS) to analyze the data, the study reached several results, the most important of which is the existence of an impact of the financial oversight procedures applied by the Libyan Audit Bureau on rationalizing government expenditure. This result reflects the importance of accounting oversight in controlling government spending. These procedures—preventive, concurrent, and subsequent oversight—implemented by the Audit Bureau contribute to rationalizing government expenditure. The findings also emphasize the significance of oversight procedures in reducing illegal practices, errors, and manipulation before they persist. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which is the enactment of effective laws and legislation that achieve a balance between preventive, concurrent, and subsequent oversight systems, as well as raising awareness among employees in government institutions about the importance of the oversight procedures carried out by the Audit Bureau to rationalize government spending.

Keywords: Government Expenditure, Concurrent Oversight, Subsequent Oversight, Preventive Oversight, Audit Bureau.

مقدمة:

يعد ديوان المحاسبة أعلى جهة رقابية مالية في الدولة، وهو بمثابة صمام الأمان ونافوس الخطر لأي تلاعب أو اهتمال أو فساد في المال العام، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي الذي يقوم به ديوان المحاسبة هو المحافظة على المال العام والقضاء على الفساد المالي، ومراقبة الالتزام بتنفيذ التشريعات والقوانين المعمول بها، والعمل على ترشيد الإنفاق الحكومي في جميع قطاعات الدولة المختلفة، وحسن استخدام المال؛ مما يؤدي إلى جودة الخدمات التي يقدمها هذا الجهاز.

ولترشيد الإنفاق الحكومي أهمية كبيرة لمؤسسات الدولة؛ إذ ينعكس ذلك في حماية الأموال العامة من الضياع والسرقة، مما يعزز إمكانية تنمية اقتصادية حقيقة، وعليه تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على إجراءات الرقابة المالية التي يطبقها ديوان المحاسبة، وأثرها في ترشيد الإنفاق الحكومي؛ وذلك عن طريق تحليل آلياته الرقابية، ومدى فاعليتها تلك الإجراءات في الحد من الهدر المالي، ودعم كفاءة الأداء المالي في مؤسسات الدولة.

مشكلة الدراسة:

في إطار التحديات التي يواجهها الاقتصاد الليبي وارتفاع مستويات الإنفاق العام، تظهر الحاجة إلى تبني سياسات ناجحة تضمن الاستخدام الأمثل للمال العام لتحقيق الكفاءة في توجيه الموارد المالية. ويعتبر ديوان المحاسبة من أهم الأجهزة الرقابية التي تقع على عاتقها مسؤولية متابعة الإنفاق الحكومي، ومدى توافقه مع القوانين واللوائح المعمول بها. غير أن فعالية إجراءات الرقابة المالية التي يطبقها ديوان المحاسبة في تحقيق أهداف ترشيد الإنفاق ما زالت محل تساؤل، خاصة في ظل ظاهرة الفساد المالي، وسوء استخدام الموارد في بعض القطاعات. ومن هنا تتبع مشكلة هذه الدراسة في محاولة للتعرف على دور إجراءات الرقابة المالية لدى ديوان المحاسبة في تحقيق ترشيد الإنفاق الحكومي، والكشف عن جوانب القصور أو القوة في تلك الإجراءات بما يضمن تعزيز كفاءة إدارة المال العام.

وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

هل يوجد دور لإجراءات الرقابة المالية التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1 - هل يوجد دور لإجراءات الرقابة الوقائية التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي؟
- 2 - هل يوجد دور لإجراءات الرقابة المتزامنة التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي؟

3- هل يوجد دور لإجراءات الرقابة اللاحقة التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي؟
فرضيات الدراسة:

من خلال تساؤلات الدراسة ثم صياغة الفرضيات التالية:
الفرضة الرئيسية:

لا يوجد دور لإجراءات الرقابة المالية التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي.
ويتطرق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- لا يوجد دور لإجراءات الرقابة الوقائية التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي.
- 2- لا يوجد دور لإجراءات الرقابة المترزمانة التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي.
- 3- لا يوجد دور لإجراءات الرقابة اللاحقة التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي من الدراسة يتمثل في محاولة بيان الدور الحقيقي لإجراءات الرقابة المالية التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي؛ وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- 1 - التعرف على دور الإجراءات الرقابة الوقائية التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي.
- 2 - التعرف على دور الإجراءات الرقابة المترزمانة التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي.
- 3 - التعرف على دور الإجراءات الرقابة اللاحقة التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي.

أهمية الدراسة:

تسهم الدراسة في إثراء المعرفة والأدبيات العلمية فيما يتعلق بدور الإجراءات الرقابية في ترشيد الإنفاق الحكومي، كما أن للدراسة أهمية تكمن في توضيح العلاقة بين الإجراءات الرقابية التي يستخدمها ديوان المحاسبة وترشيد الإنفاق الحكومي، وتقدم توصيات عملية يمكن أن تسهم في تعزيز فاعلية الرقابة وتطوير أدواتها بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يُعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويطلها [8]، وتهدف هذه الدراسة للتعرف على دور إجراءات الرقابة المالية التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي، وقد تم استخدام مصادرin أساسين للمعلومات:

أ-المصادر الثانوية: من أجل معالجة الإطار النظري للبحث تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية التي تتمثل في المراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث في موقع الإنترت المختلفة.

ب-المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، وزوّدت على مجتمع وعينة الدراسة المتمثلة في المراجعين بديوان المحاسبة.
مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بديوان المحاسبة الليبي الذين يمارسون العمل الرقابي على مؤسسات الدولة من مسؤولين وموظفين، حيث تم اختيار عينة عشوائية من العاملين بالإدارة العامة لديوان المحاسبة في مدينة طرابلس.

الدراسات السابقة:**تمهيد:**

تواجه ليبيا خلال السنوات الأخيرة هيمنة قوية للإنفاق العام حيث تتركز موارد الدولة أساساً في عائدات النفط والغاز، مما جعل المالية العامة شديدة الحساسية لتقلبات الإنتاج والأسعار. ونتيجة لذلك أصبح هناك عجز في الموازنة العامة للدولة، ويتوقع صندوق النقد أن يبقى العجز في الميزانية مستمراً في المدى المتوسط ما لم يكن هناك إجراءات رقابية ووضع سياسات مالية واقتصادية ناجحة.

وبالتالي؛ فإن ترشيد الإنفاق الحكومي يعتبر مطلباً أساسياً وغاية في الأهمية للمؤسسات العامة في الدولة؛ وذلك لضمان إدارة المال العام، ومنع حدوث أخطاء أو إسراف أو تلاعب بموارد الدولة المالية الذي يؤثر سلباً على فعالية الأداء العام لمؤسساتها.

الدراسات السابقة:

دراسة حرارة (2016) المعنونة بعنوان: أثر كفاءة وفعالية الرقابة المالية على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة الأردنية، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة أثر كفاءة وفعالية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق الحكومي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام أداة الدراسة الاستبانة، وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في الدوائر المالية والرقابية في سلطة منطقة العقبة الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن كفاءة وفاعلية إجراءات الرقابة المالية تعزز وتوثر في سياسات ترشيد الإنفاق [6].

دراسة ميرة (2019) تحت عنوان: إمكانية تفعيل دور ديون المحاسبة الليبي كهيئة رقابية على مؤسسات القطاع العام. تركز أهم هدف للدراسة في معرفة إمكانية تفعيل الدور الذي يلعبه ديوان المحاسبة الليبي باعتباره أحد الهيئات الرقابية على مؤسسات الدولة؛ حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة أداة جمع البيانات، توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تفعيل دور ديوان المحاسبة الليبي باعتباره أحد الأجهزة الرقابية وبأعلى درجة ممكنة لمواجهة الصعوبات والتحديات التي تمر بها البلاد [11].

دراسة حلمي وأخرون (2017) والموسومة بعنوان دور المراجعة في ترشيد الإنفاق في الوحدات الحكومية في الجزائر. وكان هدف الدراسة معرفة دور أنواع المراجعة المختلفة في ترشيد الإنفاق الحكومي، كما تناولت الدراسة دور المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية، وكذلك وظيفة المراقب المالي في الاعتبار. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي ينبغي أن يخضع لعدة ضوابط؛ منها المنفعة، والعقلانية، والرشد الاقتصادي، بالإضافة إلى المرونة وأن الإنفاق الحكومي يعتمد على ثلاثة ركائز وهي الرقابة المالية، والقانونية، والكفاءة والفاعلية. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة الاعتماد على مبدأ الموضوعية والنزاهة والكفاءة في تعين الأجهزة المسئولة عن عملية المراجعة الحكومية والاهتمام بالمراجعة الداخلية والخارجية بما يحقق ترشيد الإنفاق الحكومي، والحد من استنزاف الموارد المالية للدولة [7].

دراسة الدوسي (2011) بعنوان تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت. تركز هدف الدراسة للتعرف على أثر إجراءات الرقابة المالية المطبقة من قبل ديوان المحاسبة على مؤسسات الدولة في الكويت، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة أداة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للدور الرقابي الذي يقوم به الديوان على المؤسسات العامة؛ وذلك من خلال الدعم الذي تقدمه الإدارة العامة بالديوان والأدوات والأساليب العلمية التي يستخدمها المراجعون [1].

دراسة وريت والتوييري (2022) والموسومة بعنوان مدى كفاءة ديوان المحاسبة الليبي في ترشيد الإنفاق الحكومي من وجهة نظر أعضاء ديوان المحاسبة ، وكان هدف الدراسة يدور حول تحديد مدى كفاءة أعضاء ديوان المحاسبة الليبي في ترشيد الإنفاق الحكومي عي ليبيا والحد من الفساد المالي في مؤسسات الدولة؛ من أجل الحفاظ على المال العام، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وباستخدام صحيفة الاستبيان أداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة والمتمثل في أعضاء الديوان بطرابلس ، وقد توصلت الدراسة إلى أن أعضاء ديوان المحاسبة الليبي يتمتعون بالكفاءة الازمة التي تمكنتهم من الحفاظ على المال العام، ومكافحة الفساد المالي [2] .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات السابقة دور ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي من جوانب تختلف على ما ثم التركيز عليه في هذه الدراسة؛ فكانت في البيئة المحلية دراسة وريت والتوييري، 2022 التي ركزت على دور كفاءة أعضاء ديوان المحاسبة الليبي في ترشيد الإنفاق الحكومي، ولكن ما يميز هذه الدراسة أنها ركزت على الإجراءات الرقابية المتمثلة في إجراءات الرقابة الوقائية، وكذلك إجراءات الرقابة المتزامنة، وأيضاً إجراءات الرقابة اللاحقة التي يطبقها ديوان المحاسبة الليبي في ترشيد الإنفاق الحكومي[2].

الإطار النظري للدراسة

تعتبر الرقابة المالية أهم الركائز الأساسية للحكم الرشيد والشفافية في إدارة الإنفاق العام، إذ تهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل لموارد الدولة، ومنع هدرها أو إساءة استغلالها. وتُعرَّف الرقابة المالية بأنها مجموعة إجراءات والآليات التي تضمن الالتزام بالأنظمة المالية والقوانين المعمول بها في تنفيذ الموازنة العامة للدولة (عثمان، 2020) وتشمل الرقابة الوقائية، الرقابة المصاحبة، والرقابة اللاحقة التي يقوم بها ديوان المحاسبة كجهة رقابية عليا مستقلة عن السلطة التنفيذية [9] .

في العديد من الدول، يتولى ديوان المحاسبة (أو الجهاز الأعلى للرقابة المالية) مهام الرقابة على الإنفاق العام، من خلال مراجعة الحسابات والبيانات المالية للجهات الحكومية للتحقق من مدى مطابقة العمليات المالية للقوانين واللوائح، وكشف التجاوزات والأخطاء، ومن ثم تقديم توصيات عملية لتحسين الأداء المالي (نوبة، 2025) وهذا الدور الرقابي يشمل حماية المال العام، تعزيز شفافية الإدارة المالية، ورفع كفاءة تنفيذ الإنفاق الحكومي [4] .

يعتبر ترشيد الإنفاق الحكومي أهم السياسات المالية لتحقيق الاستدامة المالية، وذلك من خلال تحقيق أكبر فعالية ممكنة في استخدام الأموال العامة، وتقليل الإسراف والتبذير، وتحسين استخدام الموارد نحو الأولويات الاقتصادية والاجتماعية (عثمان، 2020) وقد أكدت الدراسات الحديثة أن وجود آليات رقابية فعالة خصوصاً الرقابة المالية الخارجية يسهم في تعزيز كفاءة الإنفاق وضبط الانحرافات المالية، وتحقيق أهداف السياسات العامة للدولة [9] .

وتعد إجراءات الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة ذات أهمية بالغة لضمان ترشيد الإنفاق العام؛ فهي لا تقصر على التأكيد من شرعية العمليات المالية فحسب بل تشمل أيضاً التحقق من كفاءة وفاعلية الموارد المالية، من خلال تحليل المستندات ومقارنة الأداء الفعلي بالمخطط، وتقييم نتائج تنفيذ السياسات المالية (جميل وآخرون، 2024). وهذا بدوره يدعم الشفافية والمساءلة ويفحص مخاطر الفساد المالي [5] .

وفقاً لاختصاصات ديوان المحاسبة الليبي ومن خلال الإطار القانوني للرقابة على الإنفاق العام تم مراجعة الحسابات والتقارير وتقديمها للسلطات المختصة، مما يسهم في ضبط ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة وفقاً للقوانين المنظمة لذلك . ورغم أهمية هذه الرقابة ترى بعض الدراسات العلمية أن فعالية الإجراءات الرقابية تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى كفاءة

الكوادر المهنية واستقلالية الجهة الرقابية (الهرامة 2020) وتوافر الأدوات التقنية الحديثة لتحليل البيانات المالية، مما يتطلب تطوير الإجراءات الرقابية بشكل دوري لضمان تحقيق أفضل النتائج في ترشيد الإنفاق الحكومي [3].

الجانب العملي:

منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

أداة الدراسة: تم استخدام الاستبيان كأدلة أساسية لجمع البيانات من أجل تحقيق أهداف الدراسة حيث تكون الاستبيان من (29) فقرة، وقد استخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقاييس الخمسية؛ حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة)

ودرجتان لـ (غير موافق)، وثلاثة درجات لـ(محايد)، وأربع درجات لـ(موافق)، وخمس درجات لـ(موافق بشدة)، وحيث أن مجتمع الدراسة المتمثل في موظفي ديوان المحاسبة - الخامس الذي بلغ 50 موظف تقريباً. ونظراً لصغر حجم المجتمع فقد تم اعتبار أن عينة الدراسة هي مجتمع الدراسة وهو ما يعرف بطريقة المسح الشامل؛ فقد اعتمد الباحث على توزيع (50) استمارة استبيان واسترد منها (41) استماراة صالحة للتحليل، وبنسبة (82%) تقريباً، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (1) الاستثمارات الموزعة على أفراد عينة الدراسة

نسبة الاستثمارات الصالحة	عدد الاستثمارات الصالحة	نسبة الاستثمارات الغير صالحة	عدد الاستثمارات الغير صالحة	نسبة الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات الموزعة
%82 تقريباً	41	%0	0	%13 تقريباً	9	50

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لقد تم إدخال البيانات إلى الحاسوب الآلي بعد ترميزها؛ لإجراء العمليات الإحصائية الضرورية لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي المتمثلة في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية؛ وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة أو التتحقق من فرضياتها بمستوى معنوية (0.05) الذي يُعد مستوى مقبولاً في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة، وبما أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضاً ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا، والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفي، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس، مقاييس النزعة المركزية والتشتت المتمثلة في معامل ألفا كرونباخ والمتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ومستوى الدلالة المعنوية.

صدق الاتساق البنائي

جدول (2) مستوى الصدق و الثبات

معامل الصدق	معامل ألغاء الثبات	عدد الفقرات	المحاور	ت
0.782	6120.	9	الرقابة الوقائية	1
0.816	670.6	10	الرقابة المتزامنة	2
0.872	610.7	10	الرقابة اللاحقة	3
0.781	6100.	29	المجموع	4

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05)

يشير جدول (2) إلى تحقق مستوى جيد من صدق الاتساق البنائي لجميع محاور الدراسة المتمثلة في الرقابة الوقائية والرقابة المتزامنة والرقابة اللاحقة بقيم جيدة تفوق 50% على التوالي (0.782 ، 0.816 ، 0.872) ، وكما أن معامل الثبات "الغا كرونباخ" يؤكد اتساق إجابات العينة واستقرار الأداة؛ وذلك من خلال مقارنته بالمعايير 60% بحيث يكون جيداً ومقبولاً إذا فاق المعيار وإن لم يتجاوز المعيار غير ذو ثبات، وبالتالي لا يصلح للدراسة، ومن خلال النظر للجدول السابق يمكن ملاحظة جودة تصميم الفقرات ووضوحها، وإن هذه النتائج الإحصائية تدل على أن الأداة البحثية قادرة على قياس المتغيرات المستهدفة بدقة وموضوعية، أي أن فقرات الاستبانة قادرة على إعطاء نفس النتائج حتى لو تم استخدامها أكثر من مرة في بيئات وأوقات مختلفة، ومن جهة أخرى فإن اعتماد القيمة الدالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) يعزز الثقة في النتائج المتحصل عليها، وينجح مصداقية للاستنتاجات المتعلقة بأثر إجراءات الرقابة المالية التي يطبقها ديوان المحاسبة على ترشيد الإنفاق الحكومي.

التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية

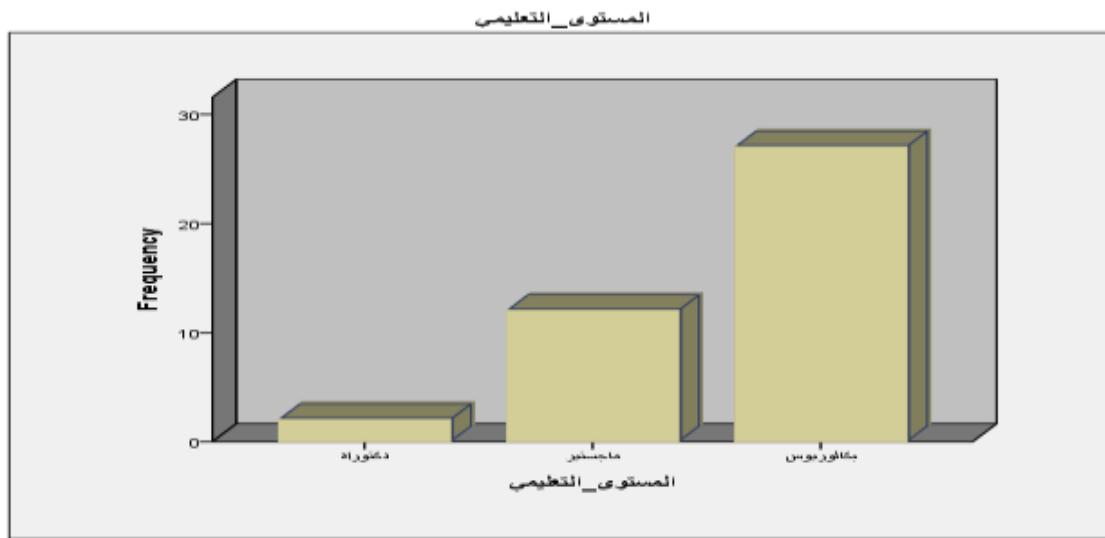
تم الاعتماد في هذا البند على تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة المتمثلة في المستوى التعليمي والخبرة والتخصص على التوالي كما هو مبين في التالي:

1 - المستوى التعليمي

جدول (3) يبيّن المستهدفين حسب المستوى التعليمي

البيان	النكرار	النسبة
دكتوراة	2	4.9
ماجستير	12	29.3
بكالوريوس	27	65.9
المجموع	41	100.0

يعكس الجدول (3) أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من حملة شهادة البكالوريوس (65.9%)، مما يشير إلى أن غالبية العاملين بديوان المحاسبة يمتلكون مستوى تعليمياً يؤهلهم لفهم وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، وكما أن نسبة الماجستير (29.3%) تدل على وجود كوادر أكاديمية توفر أدواتاً مهمة ذات فاعلية تتعكس على قوة استخدام أنظمة الرقابة، بالإضافة إلى وجود نسبة ضئيلة من حاملي درجة الدكتوراه التي تقدر بـ (4.9%)، وهذا التوزيع يعزز موثوقية نتائج الدراسة، حيث يمثل المؤهل العلمي عاملاً مؤثراً في فعالية استخدام أنظمة الرقابة داخل ديوان المحاسبة والشكل التالي يبين توزيع تلك النسب:



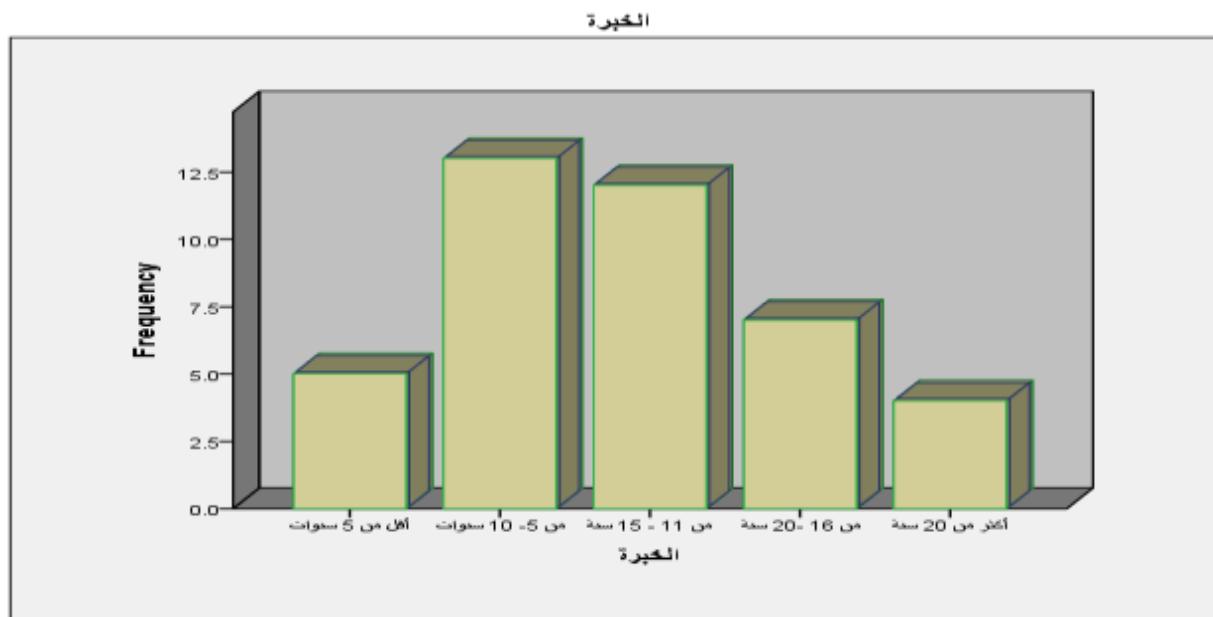
الشكل (1) يبين المستهدفين حسب المستوى التعليمي

2- الخبرة

جدول (4) يبين المستهدفين حسب سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	البيان
12.2	5	أقل من 5 سنوات
31.7	13	من 5 - 10 سنوات
29.3	12	من 11 - 15 سنة
17.1	7	من 16- 20 سنة
9.8	4	أكثر من 20 سنة
100.0	41	المجموع

تشير بيانات الجدول (4) إلى أن (31.7%) من المشاركون لديهم خبرة تقع فيما بين 5-10 سنوات، مما يدل على أن غالبية القوى العاملة في الديوان هي من الكوادر الشابة أو المتوسطة الخبرة، وهذا التركيب يعكس إمكانية عالية لتبني أنظمة رقابية تتمتع بمرنة وسلامة في التطبيق، وكما أن نسبة أصحاب الخبرة التي تتراوح فيما بين 11-15 سنة هي (29.3%) توفر توازناً معرفياً يدعم اتخاذ قرارات دقيقة بشأن فعالية هذه الأنظمة الرقابية، ما يعزز جودة نتائج الدراسة و الشكل التالي يبيّن توزيع تلك النسب:



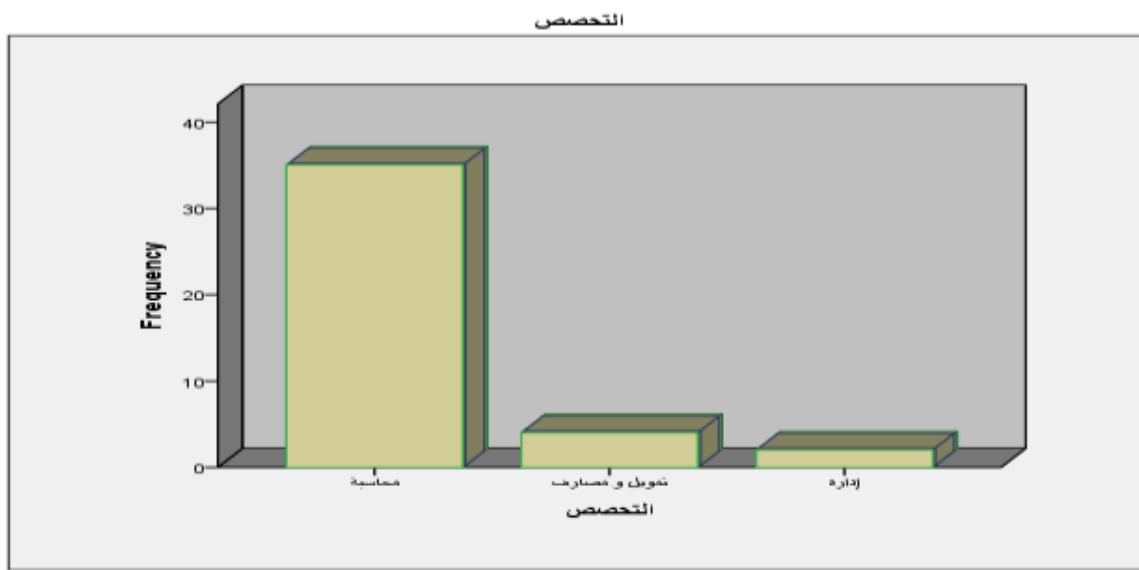
الشكل (2) يبين المستهدفين حسب سنوات الخبرة

- التخصص

جدول (5) يبين المستهدفين حسب التخصص

البيان	النسبة	النوع
محاسبة	85.4	35
تمويل ومصارف	9.8	4
ادارة	4.9	2
المجموع	100.0	41

يوضح الجدول (5) أن غالبية المستهدفين (85.4%) من ذوي التخصص محاسبة، مما يعزز مصداقية الدراسة لكونها ترکز على أنظمة الرقابة الداخلية، وكما أن وجود تخصصات أخرى كالتمويل والمصارف والإدارة بنسـب مقاواـتـة يـُـظـهـرـ تـداـخـلاـً وظـيفـيـاـً فـي بـيـئـةـ الـعـمـلـ، وـهـوـ أـمـرـ شـائـعـ فـيـ المؤـسـسـاتـ الـلـيـبـيـةـ وـحـيـثـ أـنـ تـنوـعـ التـخـصـصـاتـ يـُـسـمـهـ فـيـ تـكـوـينـ رـؤـيـةـ مـتـعـدـدـةـ الـأـبعـادـ حـوـلـ فـعـالـيـةـ الـأـنـظـمـةـ الـرـقـابـيـةـ، وـيـشـيرـ أـيـضـاـ إـلـىـ أـهـمـيـةـ تـهـيـةـ هـذـهـ الـأـنـظـمـةـ لـتـكـونـ مـفـهـومـةـ وـقـابلـةـ لـلـاسـتـخـادـ منـ مـخـلـفـيـاتـ الـمـهـنـيـةـ وـالـشـكـلـ التـالـيـ يـبـيـنـ تـوزـعـ تـكـنـيـكـاتـ:



الشكل (3) يبين المستهدفين حسب التخصص

الوصف الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمحاور الدراسة:

1. المحور الأول: الرقابة الوقائية

قام الباحث بدراسة فقرات أهمية الرقابة الوقائية، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي الذي يبين التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول نفس المجال.

جدول رقم (6): المتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات الدراسة المتعلقة بأهمية تطبيق الرقابة الوقائية

الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفقرة	ن
0.52730	4.1463	يقدم ديوان المحاسبة العديد من الملاحظات لمؤسسات الدولة أثناء إعداد الموازنات لتوجيه الأولوية في الإنفاق الحكومي	1
0.89170	3.8293	يقوم ديوان المحاسبة بفحص مبررات النفقات قبل تخصيص الاعتمادات مما يحد من الإنفاق غير المبرر	2
0.65425	4.1463	يرفض ديوان المحاسبة على جهات تنفيذ الموازنة الحصول على متطلبات الموافقة المسبقة على المشاريع الكبيرة	3
0.83520	4.0488	توجه إجراءات الرقابة الوقائية لدفاتر الحسابات الجهات على الالتزام بالإجراءات الاحترازية قبل صرف الاعتمادات	4
0.69843	4.3659	الملاحظات التي يقدمها ديوان المحاسبة للجهات حول تحسين نظم الرقابة الداخلية تساعد في ترشيد الإنفاق الحكومي.	5

الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفقرة	ت
0.73418	4.2439	التقارير التوجيهية التي يقدمها ديوان المحاسبة للجهات تزيد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية داخل الجهة	6
0.72667	4.1463	العقوبات والإجراءات التصحيحية التي يتخذها ديوان المحاسبة تعتبر رادع يقلل من الممارسات الخاطئة وتعزز من ترشيد الإنفاق	7
0.62372	4.2439	يتابع ديوان المحاسبة المصرفوفات التي لا تستوفي الشروط القانونية أو الفنية، مما يعكس إيجابياً على ترشيد الإنفاق	8
0.78087	4.1220	يقدم ديوان المحاسبة توجيهات للجهات للعمل على تصحيح الانحرافات وتقليل النفقات غير الفعالة مما يعزز من ترشيد الإنفاق.	9
0.2211	4.14	محور الرقابة الوقائية	

يشير جدول (6) إلى أن المتوسط المرجح العام لمدى أهمية الرقابة الوقائية في ترشيد الإنفاق الحكومي وقد بلغ 4.14 وهو يقع في مستوى مرتفع نسبياً على مقياس ليكرت الخماسي، مما يعكس تقييماً إيجابياً من قبل المستجيبين لأهمية الرقابة الوقائية في ترشيد الإنفاق الحكومي، ويعتبر جل الفقرات حصلت على أعلى متوسط مرجح؛ مما يدل على اتفاق واسع وثقة عالية بأهمية الإنفاق الحكومي.

والانحرافات المعيارية كانت أغلبها أقل من الواحد الصحيح ومتقاربة بالنسبة لفقرات محور الدراسة، وبالنظر للجدول التالي يمكن ملاحظة أن مستوى الدلالة المعنوية أقل من القيمة المعيارية 0.05 مما يدل على قبول الفرضية البديلة والتي تتصل على (يوجد دور لإجراءات الرقابة الوقائية التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي).

جدول رقم (7) يبين اختبار الفرضية الأولى

مستوى الدلالة المعنوية	قيمة t
0.000	13.32

2 - المحور الثاني: الرقابة المتزامنة

قام الباحث بدراسة فقرات الرقابة المتزامنة كلاً على حدة، فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي الذي يبين التحليل الإحصائي لإجابات المشاركون في الدراسة حول نفس المجال.

جدول رقم (8): المتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات الدراسة المتعلقة بالرقابة المتزامنة

الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفقرة	ت
0.49386	4.3902	وجود رقابة متزامنة أثناء التنفيذ تضمن الالتزام بمواصفات المشاريع لنفاديتها الإنفاق غير يقوم ديوان المحاسبة بمتابعة	1

الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفقرة	ت
		إجراءات تنفيذ المشاريع أثناء الصرف مما يقلل من التجاوزات في التكاليف	
0.62372	4.2439	يقوم ديوان المحاسبة بإجراءات الرقابة المصاحبة للعقود والمناقصات أثناء التنفيذ منعاً للتعاقدات المزدوجة أو المتكررة	2
0.43477	4.2439	يقوم ديوان المحاسبة بإجراءات رقابية متزامنة خلال مرحلة الشراء يضمن التزام الجهات بشروط الجودة والسعر المعقول . ويحد من التوسيع في الإنفاق .	3
0.51086	4.1951	تقارير المراجعة المتزامنة التي يقدمها ديوان المحاسبة تكشف الأخطاء مبكراً وتمتنع استمرار صرف الموارد بصورة غير فعالة.	4
0.54883	4.2683	توفر نتائج الرقابة المتزامنة معلومات سريعة للجهات المعنية لاتخاذ إجراءات تصحيحية فورية تؤثر بشكل إيجابي في ترشيد الإنفاق	5
0.62372	4.2439	يعمل مراجع ديوان المحاسبة مع الجهات المنفذة على تنفيذ توصيات الرقابة المصاحبة بشكل عملي مما يقلل الهدر	6
0.49878	4.4146	تساعد الرقابة المتزامنة على التنسيق المستمر بين ديوان المحاسبة والجهات التنفيذية مما يحسّن استخدام الاعتمادات المخصصة	7
0.50485	4.4634	إجراءات الرقابة المصاحبة التي يتّخذها ديوان المحاسبة تقلل من فرص التلاعب أثناء صرف الاعتمادات والمخصصات المالية.	8
0.62372	4.2439	وجود آليات رقابية مصاحبة تحد من السلوكيات التي تؤدي إلى صرف نفقات غير مبررة	9

الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفقرة	ت
0.53761	4.2439	التركيز على ملاحظات إجراءات الرقابة المتزامنة ورفعها للجهات العليا يساهم في مساعدة المسؤولين وترشيد الإنفاق	1 0
0.1774	4.29	محور الرقابة المتزامنة	

يشير جدول (8) إلى أن المتوسط المرجح العام لنظام الرقابة المتزامنة قد بلغ 4.29، وهو يقع في مستوى مرتفع نسبياً على مقاييس ليكرت الخاسي، مما يعكس تقديره إيجابياً من قبل المستجيبين لأهمية مدى إدراكيهم لنظام الرقابة المتزامنة، ويعتبر جل الفقرات حصلت على أعلى مستوى مرجح مما يدل على انتقاد واسع وثقة عالية بأنظمة الرقابة المتتبعة داخل مؤسسة ديوان المحاسبة، والانحرافات المعيارية كانت كلها أقل من الواحد الصحيح ومتقاربة بالنسبة لفقرات محور الدراسة، وحيث أن مستوى الدلالة المعنوية في الجدول التالي أقل من القيمة المعيارية 0.05 فإن ذلك يشير إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن (يوجد دور لإجراءات الرقابة المتزامنة التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي).

جدول رقم (9) بين اختبار الفرضية الثانية

مستوى الدلالة المعنوية	قيمة t
0.000	15.50

3- المحور الثالث: الرقابة اللاحقة

قام الباحثان بدراسة فقرات الرقابة اللاحقة كلاً على حدة، فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي الذي يبين التحليل الإحصائي لإجابات المشاركون في الدراسة حول نفس المجال.

جدول رقم (10): المتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات الدراسة المتعلقة بالرقابة اللاحقة

الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفقرة	ت
0.52961	4.3415	إجراءات الرقابة اللاحقة التي يقوم بها ديوان المحاسبة لجميع العمليات المالية بعد تنفيذها للتأكد من مطابقتها للقوانين واللوائح وضمان ترشيد الإنفاق.	1
0.72499	4.2195	تساعد إجراءات الرقابة اللاحقة على كشف أوجه القصور في صرف المخصصات المالية.	2
0.66167	4.3659	تكشف إجراءات المراجعة اللاحقة التي يقوم بها ديوان المحاسبة عن التجاوزات التي لم تكتشف أثناء التنفيذ	3
0.48009	4.3415	التقارير اللاحقة التي يقدمها مرجعي الديوان تساهم في تقديم كفاءة استخدام الموارد العامة	4
0.48009	4.3415	تساعد إجراءات الرقابة اللاحقة لديوان المحاسبة على تحديد مجالات الهدر في الإنفاق العام واقتراح سبل الحد منها.	5

الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفقرة	t
0.60183	4.2927	تُمكّن نتائج الرقابة اللاحقة التي يقوم بها ديوان المحاسبة الجهات الحكومية من تصحيح الأخطاء وتحسين أدائها المالي لاحقاً.	6
0.46065	4.2927	تساهم تقارير ديوان المحاسبة اللاحقة في تعزيز مبدأ المسائلة والشفافية داخل الجهات الحكومية فيما يضمن ترشيد الإنفاق.	7
0.43617	4.0976	تساهم الملاحظات اللاحقة لديوان المحاسبة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحة ضد التجاوزات المالية	8
0.58121	4.3659	إجراءات الرقابة اللاحقة تعتبر أداة فعالة في تحسين دقة التخطيط المالي مستقبلاً	9
0.52149	4.3171	تؤدي التوصيات المقدمة من ديوان المحاسبة وفقاً للتقارير الرقابة اللاحقة إلى ترشيد النفقات من خلال تصحيح مسارات الصرف.	1 0
0.1524	4.29	محور الرقابة اللاحقة	

يشير جدول (10) إلى أن المتوسط المرجح لنظام الرقابة اللاحقة قد بلغ 4.29، وهو يقع في مستوى مرتفع نسبياً على مقاييس ليكريت الخماسي، مما يعكس تقديرها إيجابياً من قبل المستجيبين لمدى أهمية نظام الرقابة اللاحقة، ويعتبر جل الفقرات حصلت على أعلى متوسط مرجح؛ مما يدل على اتفاق واسع وثقة عالية بأهمية نظام الرقابة اللاحقة وفعاليتها داخل مؤسسة ديوان المحاسبة، والانحرافات المعيارية كانت كلها أقل من الواحد الصحيح ومتقاربة بالنسبة لفقرات محور الدراسة، وكذلك الحال بالنظر للجدول التالي يشير إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن (يوجد دور لإجراءات الرقابة المتزامنة التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي)، وذلك من خلال مستوى الدلالة المعنوية الذي يقل عن القيمة المعيارية 0.05 .

جدول رقم (11) يبين اختبار الفرضية الثالثة

مستوى الدلالة المعنوية	قيمة t
0.000	18.04

النتائج:

- 1 - يوجد دور لإجراءات الرقابة المالية التي يطبقها ديوان المحاسبة على ترشيد الإنفاق الحكومي وتعكس هذه النتيجة أهمية الرقابة المحاسبية في ضبط الإنفاق الحكومي.
- 2 - هناك دور لإجراءات الرقابة الوقائية التي يطبقها ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي، وتعزز هذه النتيجة الإجراءات الرقابية التي تحد من الممارسات غير المشروعة، وحالات الخطأ والتلاعب قبل الاستمرار فيها.
- 3- هناك دور لإجراءات الرقابة المتزامنة التي يطبقها ديوان المحاسبة على ترشيد الإنفاق الحكومي وجاءت هذه النتيجة تأكيداً للأهمية الإيجابية الرقابية المصاحبة للأدليات الإنفاق العام.

4- هناك دور لإجراءات الرقابة اللاحقة التي يطبقها ديوان المحاسبة على ترشيد الإنفاق الحكومي، وتعكس هذه النتيجة أهمية إجراءات الرقابة البعيدة أو اللاحقة لكشف حالات الخطأ والتلاعب وعدم الاستمرار فيه؛ مما يساهم في ترشيد الإنفاق العام.

الوصيات:

من خلال النتائج التي ثم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي:

- 1- إنشاء مكتب خاص داخل مؤسسة ديوان المحاسبة يهتم بتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية من حيث وضع سياسات رقابية وقائية ومتزامنة ولاحة.
- 2- سن القوانين والتشريعات النافذة بتحقيق التوازن بين أنظمة الرقابة الوقائية والمترتبة واللاحقة.
- 3- العمل على نشر الوعي للعاملين في المؤسسات الحكومية بأهمية الإجراءات الرقابية التي يقوم بها ديوان المحاسبة لترشيد الإنفاق الحكومي.
- 4- وضع آلية لمتابعة تنفيذ التوصيات التي يقدمها ديوان المحاسبة للمؤسسات الحكومية لضمان معالجة الأخطاء والمخالفات وعدم تكرارها والتي تظهر أثناء الرقابة.

قائمة المراجع

[1] الدوسرى، محمد، «تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في الكويت»، 2011.

[2] الصيد، انبية؛ التوييري، خالد عبدالعزيز، « مدى كفاءة ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي »، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأمريكية، 2020.

[3] الهرامة، عبدالله عبدالحميد، « الرقابة المالية على الإنفاق العام في التشريع الليبي »، مجلة المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، 2020.

[4] بن نوبة، رحاب محمد، « الإطار التشريعي للرقابة على الإنفاق العام »، مجلة البحوث الأكاديمية، أكاديمية الدراسات العليا مصراتة، مجلد 25 ، 2025.

[5] جليل، ملكة رمزي؛ المهي، رمضان؛ عطية، محمد، « معايير جودة المراجعة والرقابة على الإنفاق الحكومي »، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 2024.

[6] حرارة، سالم، « أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق »، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط،الأردن، 2016.

[7] حمي، حمدي؛ باهي، لطفي، « دور المراجعة في ترشيد الإنفاق في الوحدات الحكومية في الجزائر »، 2017.

[8] شريعة، فوزي ب، « واقع النظام المالي في ليبيا وسبل تطويره »، مركز البحوث والاستشارات، بنغازي، 2014.

[9] عثمان، مداحي، « دور الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام »، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 2020.

[10] مجلة الرقابة المالية، منشورات ديوان المحاسبة الليبي، العدد الثالث، 2018.

[11] هيرة، عبدالحكيم، « إمكانية تعديل دور ديوان المحاسبة الليبي كهيئة رقابية على مؤسسات القطاع العام »، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، 2019.